مجتمع

الإعصار القوي «شانشان» يضرب اليابان

تستعد اليابان لمرور الإعصار القوي «شانشان» فوق جنوبي الأرخبيل قبل أن يتجه نحو جزيرة كيوشو. وأعلنت هيئة الأرصاد الجوية أن «عواصف شديدة وأمواجاً عالية قد تضرب الأرخبيل من الثلاثاء إلى الجمعة». ومن المتوقع أن يصل الإعصار إلى جزيرة أوكيناوا، الأربعاء، مصحوباً برياح تبلغ سرعتها 216 كيلومتراً في الساعة، قبل أن يتجه نحو كيوشو، ثم جزيرة هونشو الرئيسية. وسبّب الإعصار «أمبيل» الذي ضرب اليابان بين 15 و17 أغسطس/آب، إلغاءَ العديد من رحلات القطارات وأكثر من 650 رحلة جوية. (فرانس برس)

دعوة البلدان المتسببة بالانبعاثات لتغطية كلفة التلوث

دعت قمة للدول الجزرية في المحيط الهادئ البلدان المتسببة بالانبعاثات الملوثة إلى تغطية الكلفة المالية لذلك. وانطلق منتدى جزر الهادئ في نوكي ألوفا عاصمة تونغا، أمس الاثنين، حيث يأمل القادة لفت الانتباه الدولي إلى مشكلة المناخ التي تزداد سوءاً في المنطقة. وسيضغط قادة المنطقة مجدداً في وقت لاحق من الأسبوع، من أجل إنشاء صندوق للتأقلم مع المناخ، وهي فكرة تعتمد إلى حد كبير على مساهمات مالية من الدول الأخرى. كما سيضغطون من أجل تسريع التخلي عن الوقود الأحفوري وغيره من مصادر التلوّث. (فرانس برس)

تهديد مستشفى شهداء الأقصى

غادر كثيرون مستشفى شهداء الأقصى (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

شملت أوامر الإخلاء الأخيرة التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي المنطقة التي تضم مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، ما دفع منظمة «أطباء بلا حدود» التي تشغّله ووزارة الصحة الفلسطينية في القطاع إلى المطالبة بحماية المنشأة الطبية ومن في داخلها. وأكدت منظمة أطباء بلا حدود، صباح الاثنين، أنّ القوات الإسرائيلية أصدرت أوامر إخلاء استهدفت المنطقة الواقعة إلى جوار مستشفى شهداء الأقصى، و«أجبرت الناس على الفرار»، مشيرة إلى أن «انفجاراً وقع على بعد نحو 250 متراً من المستشفى، ما أثار الهلع، وجعل كثيرين يفضّلون مغادرة المستشفى». ولم تخفِ المنظمة أنّها تدرس احتمال «تعليق العمل بوحدة رعاية الجروح في الوقت الراهن، في ما تحاول الحفاظ على العلاج المنقذ للحياة». وأضافت أنّ من بين نحو 650 مريضاً وجريحاً، لم يتبقّ في المستشفى سوى 100، من بينهم سبعة في وحدة العناية المركّزة». وأفادت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، مساء الأحد، بأنّه «نتيجة إعلان الاحتلال الإسرائيلي أنّ محيط مستشفى شهداء الأقصى منطقة عمليات، حدثت حالة من الهلع بين المرضى، ما دفع بعضهم إلى الهرب من المستشفى، خوفاً من تكرار سيناريو اقتحام المستشفيات الأخرى». لكنّ الوزارة أكدت «استمرار عمل المستشفى، وتمسّك الأطقم الصحية بتقديم رسالتها»، مشدّدة على «ضرورة حماية المستشفى والمرضى والطواقم الصحية».

(العربي الجديد)

الفيضانات تدمر حياة آلاف الباكستانيين

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

سبّبت الفيضانات في باكستان مقتل أكثر من 189 شخصاً وإصابة المئات منذ مطلع يوليو/تموز الماضي وحتى 17 أغسطس/آب الجاري، ودمرت المياه الجارفة آلاف المنازل والممتلكات العامة والأراضي الزراعية، خاصة في المناطق النائية التي تبنى عادة من الطوب والطين. وأعلنت إدارة مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية أن أضرار الفيضانات كانت كبيرة في إقليم البنجاب، كبرى أقاليم باكستان، حيث وصل عدد القتلى إلى 68، وأيضاً في إقليم خيبربختونخوا (شمال غرب) حيث قتل 65 شخصاً، أما عدد القتلى في إقليم السند الجنوبي فبلغ 35، وفي إقليم بلوشستان (جنوب غرب) 15. واستغرب كثيرون إعلان حكومة إقليم بلوشستان في 19 أغسطس أن عدد قتلى الفيضانات في أسبوع واحد وصل إلى 29 إلى جانب عشرات الإصابات. وأكدت الحكومة المحلية في إقليم خيبربختونخوا في 19 أغسطس أن عدد قتلى الفيضانات في الإقليم تجاوز 80.

ويقول الزعيم القبلي في إقليم خيبربختونخوا، محمد مشتاق، لـ«العربي الجديد»: «كل الأرقام الرسمية غير دقيقة في باكستان، سواء أكانت في شأن الفيضانات أم الزلازل أم أي حوادث مأساوية أخرى، لذا لا نعتمد عليها. ونحن نعلم أن الإدارات الحكومية لا تملك آليات دقيقة لجمع الأرقام، وتكتفي بملء الفراغ استناداً إلى أي معلومات تتوفر وليس أكثر، كما نعرف جيداً أن المسؤولين في هذه الإدارات يجلسون في مكاتب، ويحاولون أن يجمعوا الأرقام عبر الهواتف، ما يجعلها غير دقيقة في معظم الأحيان.

يضيف: «يشكل الفساد أيضاً عاملاً آخر يمنع اعتمادنا الأرقام الرسمية، ففي كثير من الأحيان لا تصرف الميزانية الخاصة لجميع المناطق المنكوبة، ولا تذكر الجهات المعنية الآليات التي استخدمت في الحصول على هذه الأرقام. أيضاً من الأمور التي تشير إلى أن هذه الأرقام غير دقيقة أن الخسائر التي لحقت بالمناطق النائية كبيرة، وأن فروع إدارة مواجهة الكوارث والأزمات لا توجد فيها ما يعني أن هذه الأرقام ناقصة».

وبغض النظر عن الجدل بشأن الأرقام، يبقى الأهم مساعدة المنكوبين والمتضررين من الفيضانات، خاصة في المناطق النائية، إذ يشكو معظم المتضررين من عدم وصول أي مساعدات إليهم. يقول محمود آفريدي الذي يسكن في منطقة شب قدر بمدينة بشاور مركز إقليم خيبربختونخوا (شمال غرب) لـ«العربي الجديد»: «كنا في حالة النوم داخل المنزل، وكانت الأمطار تهطل بقوة شديدة وتنزل من السقف ما جعلنا نتنقل من زاوية إلى أخرى داخل الغرفتين اللتين نعيش فيهما في هذا المنزل المستأجر. فجأة سمعت صوتاً رهيباً فخرجت ورأيت أن الغرفة الثانية التي كان فيها أمي وابني الكبير وأختي سقطت. صرخت كثيراً وحاولت مع زوجتي وباقي أفراد الأسرة والجيران أن نساعدهم، حاولنا إخراج الجميع واستطعنا أن نفعل ذلك لكن بعد فوات الأوان فأي منهم لم يكن حياً».

يتابع: «إضافة إلى موت ثلاثة من أفراد العائلة، دمرت السيول كل محتويات المنزل بعدما دخلت المياه إلى الغرف والمطبخ. ساعدنا بعض الجيران بالطعام والملابس وغيرها، لكنهم فقراء ولا يمكن أن يفعلوا أكثر من ذلك، وحتى الآن لم تساعدنا الجهات الرسمية، ولم يصل أحد إلينا».

وهذه أيضاً حال محمد نور الذي يسكن في كوهات رود وسط بشاور، إذ انهارت غرفتا منزله من دون أن يوجد أي من أفراد أسرته في الداخل. ويروي أن «السقف كان في حالة سيئة جداً لذا خشيت أن تسقط الغرف علينا فانتقلنا إلى بيت أخي الذي كان أفضل حالاً في مواجهة الفيضانات، لكنه خسر بدوره كل ما كان داخله من محتويات وملابس، ولم يحصل بدوره على أي دعم». ويقول لـ«العربي الجديد»: خسرت كل شيء، لكن أفراد عائلتي بخير، وما يحزنني أنني رجل فقير أعمل بشكل يومي. وفي أيام المطر لا أستطيع أن أفعل ذلك، وأنا لم أحصل على مساعدة من أي شخص».

أرقام متضاربة

خلّفت الفيضانات التي نتجت من الهطل الكثيف للأمطار أضراراً كبيرة في أنحاء باكستان، وعززت الأرقام الرسمية المتضاربة المزاعم التي تشير إلى أن أعداد المتضررين التي تعلنها الحكومة غير دقيقة، ولا تظهر إلا جزءاً من الخسائر التي تلحق بالمواطنين من جراء الفيضانات، سواء في الأرواح أو الممتلكات.

تحقيق

خارج الخدمة

إخلاء مئات مراكز الإيواء في قطاع غزة

تشير تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إلى ان قرابة الف مبنى تم استخدامها لإيواء النازحين منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وان جميع المدارس والجامعات تم استخدامها مراكز إيواء

غزة ـ **امجد ياغي**

شهدت مراكز الإيواء مراحل عديدة خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة، إذ كانت تعتبر مدارس وكالة «أونروا» الملاذ الأول بالنسبة للنازحين رغم القصف الإسرائيلي الذي استهدف الكثير منها في مرات العدوان السابقة، وقد كان لها أهمية كبيرة في العدوان الحالي، وإن اختلفت التفاصيل، إذ نزح سكان غزة إلى مدارس «أونروا»، وإلى المدارس الحكومية والخاصة، وحتى رياض الأطفال، وإلى مخازن المدارس، ومراكز توزيع المساعدات التابعة لـ«أونروا»، وإلى مؤسسات وجمعيات أهلية، وأيضاً مخازن تتبع وزارة التنمية الاجتماعية. ويواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ملاحقة سكان قطاع غزة من مكان إلى مكان حتى حشرهم خلال الشهرين الأخيرين في بعض مناطق خانيونس وفي مدينة دير البلح التي أصبحت الأكثر اكتظاظاً في القطاع، قبل أن يبدأ الاحتلال تكرار قصف المدينة، ثم تهديد عدد من المناطق الجديدة في الفترة الأخيرة، من بينها المناطق الشرقية، ومناطق بالقرب من شارع صلاح الدين، وصولاً إلى إعلان خروج مراكز إيواء جديدة من الخدمة.

وخرج 25 مركز إيواء عن الخدمة في مدينة دير البلح، ليصل عدد المراكز التي خرجت عن الخدمة منذ بداية العدوان إلى أكثر من 400 مركز، من بينها مدارس ومقار جامعات كانت تؤوي عشرات الآلاف، حسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، والتي بات معظمها يقع في المنطقة الحمراء التي يصنفها الاحتلال «منطقة قتال»، رغم وجود بعض النازحين فيها حتى الآن، من دون مشرفين أو نقاط طبية أو نقاط لتوزيع المساعدات الغذائية. ويعتبر قرار المنظمات والمؤسسات المحلية إخلاء مركز إيواء بمثابة خروج عن الخدمة، إذ تتوقف تلك المنظمات عن تقديم الخدمات الإغاثية والطبية للنازحين، وتقوم بإخلاء المسؤولية عن المكان، ومطالبة النازحين بالبحث عن مكان أمن آخر. في الشهر الأول من العدوان الإسرائيلي، أعلن الناطق باسم وزارة الداخلية في غزة، إياد البزم، أن عدد مراكز الإيواء في قطاع غزة بلغ 225 مركزاً موزعة على جميع المحافظات، وكانت تشمل غالبية مدارس وكالة «أونروا» وعدداً قليلاً من المدارس الحكومية، ومع تزايد القصف الإسرائيلي توسعت عمليات النزوح.

وبلغ عدد المدارس في قطاع غزة حسب إحصاء عام 2023 لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 796 مدرسة، من بينها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة «أونروا» و70 مدرسة خاصة، في حين بلغ عدد الأبنية المدرسية في القطاع 550 مبنى مدرسياً، منها 303 مبانٍ حكومية و182 مبنى تابعاً لـ«أونروا» و65 مبنى مدرسياً خاصاً. ودمر الاحتلال الإسرائيلي معظم الجامعات التي تحولت في بداية العدوان إلى مراكز إيواء، وكان قطاع غزة يضم 17 من مؤسسات التعليم العالي، ما بين جامعة وكلية، ولم يتبق منها سوى فرع جامعة الأقصى في مدينة خانيونس على حدود منطقة المواصي.

وجرب الكثير من سكان غزة العيش داخل مراكز الإيواء المؤقتة. كان أسامة المصري واحداً من هؤلاء الذين عاشوا لأشهر داخل مدارس ورياض أطفال وجامعات ومحال تجارية، وقد انتهى به الأمر في خيمة نزوح صغيرة. يقول المصري لـ«العربي الجديد» إنه بات يكره لفظ «مركز الإيواء» لأنه فقد نحو 20 فرداً من عائلته أثناء المجازر الإسرائيلية التي استهدفت مراكز الإيواء، وخصوصاً مدارس المنطقة الشمالية، ومدارس مخيم النصيرات، لكنه في نفس الوقت يعي أن الخيمة ليست مكان إيواء أمناً. يضيف: «كنا نعيش في مراكز إيواء مؤقتة بالمنطقة الشمالية، ونزحنا مشياً على الأقدام لأن المراكز باتت خطيرة، ولا يوجد من يحمينا من المؤسسات الدولية أو المحلية، وقد لاحقنا جيش الاحتلال في مدارس أونروا ومراكز إيواء أخرى، ما جعل أملنا الأخير هو الخيمة، فإما سنموت مباشرة بالقصف فيها، أو ننجو بأعجوبة». بدوره، نزح علي النجار (50 سنة) وأسرته المكونة من ثمانية أفراد إلى أحد مستودعات الأدوية التابعة لوزارة الصحة بالقرب من مخيم النصيرات، لكن الاحتلال قصف خلال الشهر الماضي منزلاً ملاصقاً للمستودع، ما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص من بينهم طفلته الصغيرة سلمى (4 سنوات)، فاضطر للنزوح مجدداً، حتى وصل إلى غربي مدينة دير البلح. ويشدد النجار على أنه أحد الذين نزحوا بشكل متكرر بين مدارس «أونروا» والمدارس الحكومية والخاصة، كما عاش لفترات في عدد من المقار الحكومية في مدينة غزة، حتى تجاوزت عدد مرات نزوحه عشر مرات، ويوضح: «بات معظم أهالي غزة يدركون أن مراكز الإيواء أصبحت أماكن خطيرة بعد سلسلة الاستهدافات الإسرائيلية التي تعرضت لها، وقد نجوت من مجزرة مدرسة الرازي في مخيم النصيرات في يونيو/ حزيران الماضي، وبعد المجزرة، انتقلت مع كثيرين إلى مستودع الأدوية الذي كان يؤوي عشرات الأسر، فقد أصبحت أتخوف من مراكز الإيواء، لأنه في كل مرة أتوجه إلى أحد المراكز يتم قصفه، وأنا أحد من نجوا مرات عديدة من القصف الإسرائيلي منذ دمر الاحتلال منزلي في مدينة غزة بالكامل».

وكانت تصل إلينا المساعدات الأمان أكبر، الغذائية والإغاثية، وقد عملت في المطابخ الكبيرة لتجهيز الطعام للنازحين، لكن في هذا العدوان فقدت مدارس الإيواء قدسيتها، سواء تلك التي تحمل علم الأمم المتحدة أو المدارس الحكومية. زوجتي تعاني من مرض سرطان الرحم، ولم تتلق أي مساعدات صحية عندما كنا نازحين في عدد من مدارس مدينة غزة، والتي خرجت عن الخدمة حالياً، وقد نزحنا إلى المناطق الجنوبية للبحث عن الأمن والخدمات، لكن فوجئنا بالقصف يلاحقنا، وبخروج مراكز الإيواء عن الخدمة، حتى أصبحت بالنسبة لي مراكز الموت وليس الإيواء». كان محمد الأغا أحد المشرفين على مركز إيواء في مدينة خانيونس، قبل أن يخرج مؤخراً من الخدمة بعد سلسلة التحديثات الإسرائيلية للمناطق الحمراء في وسط مدينة خانيونس، وتم إبلاغ الجهات والمؤسسات التي كانت تزود المركز بالخدمات أنه سيخرج من الخدمة لاعتبارات القتال، فقام الأغا بإبلاغ الأهالي بذلك، وانتقل إلى إحدى مناطق الخيام ليشرف على توزيع مساعدات تقدمها المنظمات الدولية فيها. يعمل الأغا موظفاً في وزارة التنمية الاجتماعية، وهو أحد من يتسلمون المساعدات ويشرفون على الإحصاءات الخاصة بالنازحين واحتياجات المرضى والأطفال، ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن صعوبات إخلاء المراكز تكمن في ضرورة الانسحاب المباشر للمؤسسات الدولية في حال حدوث أي تهديد إسرائيلي، ما يؤدي إلى أزمة كبيرة في ظل عدم وجود طريق آمن للنزوح.

ويشير إلى أن «مراكز الإيواء أصبحت خطرة بالنسبة للجميع في ظل استهداف الاحتلال الإسرائيلي لجميع التجمعات، وبعد أن كانت تلك المراكز تستوعب مئات الآلاف من أهالي قطاع غزة، أدى خروجها عن الخدمة إلى تزايد الحاجة إلى كميات كبيرة من الخيام. وتقديري أن حجم النقص يقترب من 10 آلاف خيمة لإيواء الأهالي بعد قرارات الإخلاء الأخيرة». يضيف الأغا: «مدارس الإيواء كان لها حضور كبير في عدوان عام 2014، وكذلك في العدوان الأول بين عامي 2008 و2009، كذلك في عدوان 2021، وكانت جزءاً أساسياً من خطط الطوارئ السريعة نظراً لأن فيها حمامات، وخزانات مياه ومرافق، وتضم ساحة كبيرة تجعلها مؤهلة لأن تكون مكاناً مناسباً لفترة إيواء مؤقتة. عايش العديد من سكان قطاع غزة تجارب كثيرة من البقاء في مراكز الإيواء، وفي عدوان عام 2014، استمرت العائلات لقرابة العام داخل مدارس الإيواء، وكانت تستخدم الفصول للمعيشة، ثم تم استخدام كرفانات لإيوائهم بالقرب من منازلهم المدمرة. لكن في العدوان الحالي، أصبح هناك توجه واضح من المؤسسات، وعلى رأسها أونروا، لعدم التواجد الكثيف داخل المدارس، حتى لو كانت داخل ما يسمى المنطقة الآمنة، وأن تظل مراكز إيواء مؤقتة نظراً للتهديدات الإسرائيلية المستمرة، وتتكرر قصف العديد منها من دون أي سابق إنذار». تظل مراكز إيواء مؤقتة نظراً للتهديدات الإسرائيلية المستمرة، وتكرار قصف العديد منها من دون أي سابق إنذار.

كرر الاحتلال استهداف مدارس الإيواء في قطاع غزة (إياد البابا/ فرانس برس)

400
عدد مراكز الإيواء التي خرجت عن الخدمة منذ بداية العدوان الحالي، والغالبية منها مدارس.

جرب الكثير من سكان غزة العيش داخل مراكز الإيواء المؤقتة

خرج 25 مركز إيواء عن الخدمة أخيراً في مدينة دير البلح

لبنان: قلق أهالي مخيم الرشيدية من توسّع الحرب

يشعر أهالي مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين جنوب لبنان بتهديد في حال وسعت إسرائيل عملياتها العسكرية. فهم غير قادرين على الصمود

بيروت ـ **انتصار الدنان**

تشهد جبهة لبنان تصعيداً متبادلاً بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل قصف لبنان منذ اندلاع الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، باعتباره جبهة مساندة لغزة. وفيما تزداد المخاوف من أن تتمدد الحرب إلى مناطق أوسع في جنوب لبنان، وأن تصل نيران العدو الصهيوني إلى المخيمات الفلسطينية في الجنوب، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أنها تجهّز أماكن إيواء كخطوة استباقية لمواجهة أي طوارئ واستقبال نازحين في حال حدوث أي ظرف أمني.

وتشمل مراكز «أونروا» مدارس في منطقة صور وصيدا، ومركز التدريب في منطقة سبلين، ومدارس في الشمال والبقاع. أيضاً وفرت الحكومة اللبنانية مبنى في المجمع التعليمي بمنطقة بئر حسن في بيروت كمأوى طوارئ. وبعدما أعلنت «أونروا» ترتيبات احترازية بات أهالي مخيم الرشيدية (جنوب)، الأقرب إلى الحدود مع شمال فلسطين، يشعرون بقلق وخوف دائمين، علماً أن العديد منهم يرفضون اللجوء إلى مراكز الإيواء التي وفرتها «أونروا» لأنهم يخشون تكرار تجربة استهداف العدو الصهيوني مراكز إيواء النازحين في غزة.

تقول وفاء نبراس المتحدرة من بلدة الطيرة بقضاء حيفا في فلسطين والتي تقيم في مخيم الرشيدية، وهي مديرة لجمعية التضامن فرع صور لـ«العربي الجديد»: «الأوضاع التي نعيشها في مخيم الرشيدية والمجبولة بالقلق والخوف غير بعيدة عمّا يعيشه أهالي جنوب لبنان، لكن ما يختلف أننا نعيش ظروفاً أصعب وأكثر قساوة على صعيد الحرمان من أمور عدة تتعلق بالوضع الاقتصادي. ويبقى شعورنا بالخوف والقلق من العمليات الإسرائيلية ذاته مع أهل الجنوب، خاصة أن القصف الإسرائيلي استهدف أطراف المخيم أخيراً، ما يعني أن الأمور تقترب أكثر وأكثر منا، وبدأ أشخاص ينزحون من المخيم إلى مدينة صيدا، في حين ينتظر البعض ماذا سيحصل. وما زاد خوفنا أن أونروا بدأت في تجهيز أماكن لإيواء النازحين في صيدا وسبلين والشمال، ونحن نحاول أن نتأقلم مع الحرب، لكن الأمر مخيف، ولا شيء مجهّزاً في المخيم لحدوث أي طارئ، ولا ملاجئ كي يحتمي فيها الناس ولا كهرباء».

تتابع: «من خلال عملنا في مؤسسات ننسّق الأهالي بتحضير شنطة يضعون فيها ما يحتاجونه، وتجهيز الأوراق المهمة الخاصة بهم».

ورغم أن مخيم الرشيدية يفتقر مثل باقي المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان إلى مقومات الصمود في مواجهة أي عدوان، لكنه يتميّز بأنه يتضمن مناطق زراعية يستطيع الناس الإفادة منها، لكن إذا جرت محاصرة المخيم واشتد القصف عليه فلن يكون أي شيء مفيداً، وقد يصبح سلوك الطرقات أمراً صعباً، خصوصاً أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يضرب الطرقات الرئيسية أولاً، ويفصل المناطق بعضها عن بعض، وهذا ما نفذه في حروب سابقة وخلال اجتياحه لبنان عام 1982.

يقول الناشط الاجتماعي يوسف العلي، المتحدر من بلدة كويكات بفلسطين ويقيم في مخيم الرشيدية، لـ«العربي الجديد»: «ينقسم أهالي المخيم بين خائفين ومتوترين، وآخرين صامدين لم يتأثروا بالضربات وخرق الطيران الحربي الإسرائيلي جدار الصوت، لكن لا شك في أن هذه حرب صعبة جداً كونها حرباً نفسية لا يعرف أحد إذا كانت ستتوسع، لذا نعيش في قلق وتوتر دائمين. ونتج عن ذلك أيضاً ارتفاع أسعار إيجارات البيوت خارج المخيم، وإجبار الناس على دفع إيجار سنة مقدماً، في حين لم يرض آخرون تأجير بيوت لأهالي المخيم. وكل تلك الأمور تشكل تحديات لمقومات الحياة، وقد استطاع أهالي ميسورون مادياً استئجار منازل، ومن لم يستطيعوا بقوا في المخيم، وعدد من تركوه لا بأس به». يتابع: «لا يملك سكان المخيم إمكانات الصمود، فلا ملاجئ ولا أماكن آمنة فيه، ويبقى صمودهم معنوياً لأنهم مؤمنون بأنهم على حق، وبأن العدو على باطل. وهم يملكون روح الشباب ويجاهزون للدفاع عن المخيم. ويبقى التحدي الكبير هو الأطفال، مستقبلنا وجيل التحرير». وتقول تريز أحمد قاسم، وهي مربية منزل تتحدر من مدينة صفد، وتسكن في مخيم الرشيدية لـ«العربي الجديد»: «نخاف أن يحصل شيء في المخيم، لأن موقعه الجغرافي قريب من الحدود مع شمال فلسطين، لذا تركه سكان يملكون القدرة على الاستئجار أو عندهم أقارب خارجه، أما نحن فلا نستطيع فعل ذلك، ونعلم أن لا ملاجئ للاحتماء في المخيم. بيتنا الذي يتضمن طابقين يمكن أن نحتمي فيه من الرصاص والقنابل القريبة، وأبلغنا جيراننا أنهم يستطيعون الاحتماء عندنا في حال حصل عدوان على المخيم».

نزح كثيرون من مخيم الرشيدية إلى مدينة صيدا (العربي الجديد)

يفتقر مخيم الرشيدية إلى مقومات الصمود إذا اندلعت حرب (العربي الجديد)

طلاب ليبيون مبتعثون: الإهمال الحكومي يهدد مستقبلنا

يعاني مئات من الطلاب الليبيين المبتعثين للدراسة بالخارج من عراقيل تعطل استمرار دراستهم، في ظل توقف صرف السلطات الليبية مبالغ المنح الدراسية المخصصة لهم منذ أشهر

أزمة المنح الدراسية تتواصل في ليبيا (عبد الله دوما/ فرانس برس)

طرابلس ـ **اسامة علي**

طالب عشرات من الطلاب الليبيين المبتعثين للدراسة في الخارج سلطات بلادهم بضرورة تسهيل تدفق منحهم الدراسية، منددين بتقاذف المسؤولين التهم بينهم حيال أسباب توقف صرف تلك المنح. وأرسل الطلاب المبتعثون مطالبهم إلى حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، وحكومة مجلس النواب في بنغازي، والبنك المركزي الليبي، معبرين عن حجم معاناتهم المستمرة بسبب تأخير صرف المنح الدراسية، ما يؤثر على تفاصيل معيشتهم ودراستهم بالخارج.

وقال الطلاب في رسالتهم إلى الجهات المسؤولة عن صرف المنح: «نكتب إليكم لنعبر عن مدى مرارة الظلم والقهر الذي نواجهه بسبب تأخير المنح الدراسية للطلاب الليبيين الدارسين في الخارج للشهر السادس على التوالي»، مؤكدين أن ذلك «تسبب في صعوبات مالية كبيرة، ما أدى إلى الشعور باليأس والإحباط، واضطرار العديد من الطلبة إلى العودة إلى الوطن في ظل الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة». وفي إشارة لتأثير حالة الصراع السياسي على أوضاعهم، أكد الطلاب أنهم «بعيدون عن أي تجاذب سياسي»، وطالبوا بضرورة «اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حصولهم على المنح الدراسية في الوقت المحدد». وفي إشارة أخرى لتأثير الضرائب الجديدة التي فرضها مجلس النواب والبنك المركزي على النقد الأجنبي، طالبوا بضرورة استثنائهم من تلك الضرائب، والإفراج عن منحهم المتأخرة، ووضع نظام لمعالجة طلبات المنح الدراسية بجنب الطلاب المشاكل المتكررة لتخفيف معاناتهم، وضمان حصولهم على التعليم الذي يستحقونه.

وفيما ألقى البنك المركزي بالائمة على حكومة الوحدة الوطنية كونها لم تخصم الرسوم الضريبية الجديدة المفروضة على الرسوم الضريبية من منح الطلاب يستلزم إضافات إلى ميزانية الحكومة، وهو ما لم يوافق عليه البنك المركزي. وبينما تستمر التجاذبات التي تقف وراءها الصراعات السياسية، تستمر معاناة الطلاب، والذين واجهوا صعوبات حتى في تنظيم وقفة احتجاجية بالعاصمة طرابلس، والتي صدر عنها بيان احتجاج، إذ تأخر تنظيم الوقفة لأكثر من شهرين بسبب اختلاف مواعيد رجوع الطلاب إلى البلاد لاختلاف مواعيد الإجازات الدراسية بين دولة وأخرى. يقول حسن الغناي، المؤيد للدراسة في تركيا، لـ«العربي الجديد»: «قرر العديد من الطلاب تعليق دراستهم، والرجوع إلى البلاد إلى حين تسوية الأوضاع المالية للمنح، والطلاب من أرباب الأسر كانت معاناتهم أكبر. ترافقني أسرتي المكونة من أربعة أفراد، منهم ثلاثة أطفال يدرسون بالمدارس الخاصة على حسابي بسبب صعوبة تسجيلهم ضمن المدرسة الليبية في تركيا». يضيف الغناي: «اضطررت إلى استئجار منزل في إحدى ضواحي إسطنبول كي يتناسب مع الأموال المتاحة لدي، ما ترتب عليه التزامات أخرى تتصل بالمواصلات والعلاج ومصاريف المعيشة. نعيش ما يشبه الحصار، وحتى لو فكرنا في قطع الدراسة والعودة إلى ليبيا، فلن نتمكن من العودة إلى وظائفنا السابقة التي خرجنا منها بإجازة دراسية، إذ ستطلب منا وثائق إنهاء الدراسة، وفي حال إقرارنا بعدم رغبتنا في مواصلة الدراسة، تفرض القوانين إعادة كل ما حصلنا عليه من منح قبل قفل ملفاتنا الدراسية في الخارج».

ومنحنا رسائل العودة للوظيفة».

ويشير إلى أن «ملف الابتعاث للخارج صار مهدداً بالرفض من قبل العديد من الدول، فتركيا ودول أخرى تطالب بالتزامات مالية على الدولة الليبية منذ سنوات، وبالتالي لن تعترف بإجراءات الابتعاث التي تشمل رسالة الدعم المالي التي تتعهد من خلالها الدولة الليبية بدفع مصاريف طلابها المبتعثين. إيفادنا إلى الخارج كان بقرار رسمي خاص بالطلاب الأوائل، لكن وفقاً لما نعيشه، فالأوضاع تدفع إلى تحول الطلاب الأوائل إلى فاشلين، والسلطات متهمة بممارسة الفساد في ملف الابتعاث».

لم تصرف المنح الدراسية للطلاب الليبيين المبتعثين للشهر السادس

تتقاذف السلطات في ليبيا المسؤولية عن تأخر صرف منح المبتعثين

وفي أغسطس/آب الماضي، أوقفت حكومة الوحدة الوطنية إيفاد 852 طالباً إلى الخارج على خلفية شبهة فساد في قرار الإيفاد الذي تضمن أعداداً كبيرة من أبناء المسؤولين. وجاء القرار بعد تحقيق للنيابة العامة التي قضت بضرورة وقف العمل به إلى حين الانتهاء من التدقيق في ملفات منح الدراسة بالخارج، وجرى حبس عدد من مسؤولي شؤون الموفدين في وزارة التعليم. وفي يوليو/تموز الماضي، سرب نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي قوائم المنح الدراسية للطلاب المبتعثين في تركيا، والتي تضمنت نحو 1800 طالب أغلبهم أبناء مسؤولين حاليين في السلطات الليبية.